

المبحث الثالث

الصحافة الأفريقية بين الاستقلال والتبعية (*)

* أجرت الدراسة: أ.د. عواطف عبد الرحمن - أستاذه الصحافة والإعلام بكلية الإعلام جامعة القاهرة

نقدم لنا الدول الأفريقية في مجملها وجهين متضادين فهي تمثل من جهة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وسكانية متشابهة عند مقارنتها بالدول المتقدمة ولكن ما أن ينظر إلى هذه الدول بمعزل عن بقية العالم حتى تبدو شديدة التنوع. وهذا التنوع لا يقتصر على الدول ذاتها بل إن في كل دولة منها تنوعاً مذهباً يرجع إلى مجموعة من العناصر المركبة. فهي تتكون أولاً من سكان ذوى أصول قبلية متنوعة وفي داخل كل وحدة من هذه المجموعات تتمتع الجماعات التي تكونها بأصالة قوية. كما أن تنظيم هؤلاء السكان كان يقوم عند احتكاكهم بالغرب على أسس اجتماعية مختلفة. وقد توصلت الدول الأفريقية في تطورها إلى نظم اقتصادية واجتماعية شديدة التباين يمكن وصف خطوطها العريضة بأنها تتراوح بين التنظيم القبلي الذي يقوم على الشيوع وبين النظم شبه القطاعية التي يتفاوت تنظيمها من بلد إلى آخر بدرجات مختلفة. وفي معظم هذه البلاد تتعايش أشد أشكال التنظيم تطوراً مع أكثرها بدائية. وخلافاً للدول المتقدمة التي تطورت بصورة ذاتية فإن الدول الأفريقية لا يمكن تقييم أوضاعها الراهنة إذا أغفلنا النفوذ الأجنبي. فلقد تباينت النظم الاستعمارية كثيراً بتباين الأمم واختلاف العصور وكذلك اختلفت وسائلها وأهدافها إذ تختلف بصورة واضحة نماذج كل من الاستعمار الإسباني والبرتغالي في القرنين ١٦، ١٧ عن تلك التي تقابل العهود الأولى من الثورة الصناعية^(١).

وقد يبدو من الضروري أن نستعرض بشكل موجز آثار الظاهرة الاستعمارية الأوربية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات الأفريقية ثم نتابع ردود الفعل الأفريقية التي تمثلت في حركة التحرر الوطني الأفريقي التي بدأت تفرض نتائج وجودها منذ نهاية الخمسينات في القرن العشرين. وعندما نتأمل قليلاً الظاهرة الاستعمارية الأوربية نلاحظ أنها تمخضت عن ثلاثة أشكال كان لكل منها أسلوبه المميز سواء في الحكم أو في الاستغلال الاقتصادي أو في إدارة الصراع مع القوى المحلية. فنلاحظ أن الرأسمالية التجارية الأوربية قد أفرزت أقدم الأشكال الاستعمارية وأكثرها تخلفاً وتتمثل في كل من الاستعمار الإسباني والبرتغالي في القرنين ١٦، ١٧

(١) جون هاتش: تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ترجمة عبد العليم منسى - دار الكاتب العربي -

تليها في الترتيب الزمني الرأسمالية الصناعية الأوروبية التي أدى تطورها في القرنين ١٨، ١٩ إلى ظهور كل من الاستعمار البريطاني والفرنسي والألماني والبلجيكي. أما الشكل الثالث والأخير فهو يتجسد في ظاهرة الاستعمار الاستيطاني الأبيض في بداية القرن العشرين وكان الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية هو مجالها الحيوى ولقد ساهمت طبيعة المستعمر ودرجة تطوره في سلم الرأسمالية الأوروبية في تحديد شكل ومضمون الصراع مع شعوب المستعمرات. فنلاحظ أن كلا من الاستعمار الفرنسي والبريطاني قد خلق مناخاً للصراع مختلفاً عن ذلك المناخ الذي فرضه كل من الاستعمار البرتغالي والاستيطاني فقد اتسمت السلطة الاستعمارية الفرنسية بالطابع الأوتوقراطي أكثر من الاستعمار البريطاني الذي كان يعتمد على أساليب للحكم اتسمت بالمرونة والليبرالية من حيث السماح بقيام أحزاب وطنية وبالتالي صدور صحف وطنية تعبر عن هذه الأحزاب. وقد ساعد هذا المناخ على نشوء حركات وطنية اتبعت الأسلوب السلمى في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني. وقد حققت هذه الحركات السلمية أهدافها في الحصول على الاستقلال الكامل أو المشروط أو مجرد وعد بالاستقلال ووصلت إلى ذروة نجاحها في نهاية الخمسينات وبداية الستينات في القرن العشرين.. هذا بينما تجد أن المستعمرات الأفريقية التي لجأت إلى الكفاح المسلح هي التي خضعت للاستعمار الأكثر تخلفاً والذي يتميز بروح القهر الصليبية حيث قام بتحويل الشعوب الأفريقية التي خضعت له إلى مجموعة من الكادحين المعدمين وبالتالي فقد جاءت ثوراتها الوطنية متأخرة عن سواها ولكنها تتميز بالعنف المسلح وتشتمل على مطالب كل من الثورتين الوطنية والاجتماعية معاً.

هذا وقد تبلورت على أرض القارة الأفريقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الستينيات ثلاثة اتجاهات رئيسية لتحقيق التحرر الوطنى والحصول على الاستقلال يمكن إنجازها على النحو التالى:-

أولاً: الاتجاه السلمى المعتدل الذى تمثل فى اقتناع بعض الزعامات الأفريقية بفكرة العمل داخل النظام الاستعماري للحصول منه على الاستقلال من خلال العمل الدستورى وقد عبر عن هذا الاتجاه كل من نيجيريا والسنغال وساحل العاج.

ثانياً: الاتجاه السلمي الراديكالي وقد تبنته التنظيمات الشعبية التي تصدت للقوى الاستعمارية ووضعتها أمام الاختيار بين منح الاستقلال السياسي لهذه التنظيمات الوطنية أو المواجهة الشعبية الحادة التي كانت تملك هذه التنظيمات القدرة على تفجيرها وقد عبر عن هذا الاتجاه كل من غينيا وغانا وتنجانيقا.

ثالثاً: الكفاح المسلح وقد لجأت إليه الجماهير الأفريقية لمواجهة حكم المستوطنين الأوروبيين مباشرة إذ أنها لم تجد مفرأ من اللجوء إلى الكفاح المسلح الذي واجه عدة انتكاسات في روديسيا وصفى في كينيا ونجح في إطار الثورة الوطنية الشاملة في كل من الجزائر وانبولا وموزمبيق وغينيا وزيمبابوي^(١).

وقد انقسم المجتمع الأفريقي أثناء الفترة الاستعمارية إلى ثلاثة قطاعات، القطاع التقليدي وقطاع المهنيين وعمال المدن وفيما بينهما قطاع الحرفيين الذي كان ينتمى بعض أفرادها إلى عائلات وقبائل لها وزنها في المجتمع إذ كانت تتمتع برسوخ مكانتها وراثتها النسبي. وقد كان للاستعمار الأوربي أثر على التركيب الاجتماعي للمجتمعات الأفريقية يتكون من عدة أبعاد أولها أنه أضعف الحكم القبلي بأن قلل من شأن وطبيعة المجتمع المستقرة وثانيها أنه خلق طبقة بورجوازية جديد من المحامين والأطباء والمدرسين والتجار وثالثها أنه خلق طبقة بورجوازية صغيرة متمدينة ومتداخلة مع العمال وتتكون من العمال المهرة والكتبة وصغار المدرسين والتجار والصحفيين وهذه الطبقة تمثل غالبية سكان المدن كما كانت تعيش قريبة من القطاعات الواسعة من العمال الريفيين^(٢).

المتفقون الأفريقيون في مرحلة التحرر الوطني:

لقد لعب المتفقون الأفريقيون دوراً قيادياً في مرحلة التحرير الوطني سواء الرعيل الأول منهم والذي كانوا ينتمون في غالبيتهم إلى الأوساط البورجوازية الاصلاحية وكانوا يهدفون في أفضل الأحوال إلى تحقيق التسويات مع السلطات

(١) جاك وودز: جذور الثورة الأفريقية - ترجمة فؤاد بليغ - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧١ - ص ٤٠٢-٤٠٧.

(٢) عدد من العلماء السوفيت: التركيب الطبقي للبلدان النامية - ترجمة داود حيدر ومصطفى الديباس - منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٤ - ص ٣٥٧-٣٦٧.

الاستعمارية. أما الرعيل الثانى من المثقفين الأفريقيين فقد تميز بالأسلوب الراديكالى فى مواجهة السلطات الاستعمارية مما ساعدهم على تحقيق الاستقلال الوطنى وقد كان الحصول على الاستقلال نذيراً بحمل كثير من التغيرات الجوهرية التى طرأت على موقع المثقفين الأفريقيين وأدوارهم فى الدول الأفريقية المستقلة. إذ تبنى بعضهم فكر ومصالح الجماهير الأفريقية بينما انصرف البعض الآخر عن مواقع الريادة بأساً من الأوضاع التى نشأت بعد جلاء المستعمرين هذا فى الوقت الذى تعلق فيه الفريق الثالث بأذيال الحكومات الأفريقية الجديدة كناطقين باسمها ومبررين لسياساتها. هذا هو التغير الذى طرأ على مواقع المثقفين الأفريقيين بعد الاستقلال. أما أدوارهم فقد تعرضت لتغيرات أساسية وذلك بسبب المهام والمسئوليات التى أصبحت تواجهها الحكومات الأفريقية بعد الحصول على الاستقلال من ناحية وبسبب التغير الذى طرأ على علاقة المثقفين الأفريقيين بالسلطة السياسية من ناحية أخرى. فقد أصبحت المهمة الأولى أمام الحكومات الأفريقية هى إعادة بناء الدولة بصورة جذرية سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى. وإذا كانت هذه المرحلة لا تحتاج بالدرجة الأولى إلى دعاة سياسيين وخطباء بقدر حاجتها إلى مهندسين وأطباء وخبراء فنيين فى شتى المجالات فإن ذلك لا يعنى انتهاء دور المثقفين بقدر ما يعنى التغير فى نوعية هذا الدور إذ يبدأ دورهم فى التراجع كطليعة سياسية ويفتح أمامهم امكانيات وأفاقاً جديدة لم تكن موجودة فى المرحلة الاستعمارية وتبدأ أمام المثقفين مهمة إعادة بناء الثقافة الوطنية وبعث الجوانب الإيجابية فى التراث الأفريقى. والواقع أن الدور القيادى للمثقفين الأفريقيين فى مرحلة التحرر الوطنى ذو طابع مؤقت ومحدود تاريخياً. ويظل هذا الدور ممكناً طالما أن هناك ضرورة موضوعية تفرضها أوضاع الدول الأفريقية للتحرر من السيطرة الأجنبية. ولكن فى سياق تحول المجتمعات الأفريقية التى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية إلى مجتمعات مستقلة تتطلع إلى التصنيع وإعادة البناء من خلال برامج طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هنا يتغير موقع ودور المثقفين الأفريقيين وتفرض عليهم المرحلة الجديدة مسئوليات ومهام جديدة^(١).

(١) عواطف عبد الرحمن: مقدمة فى الصحافة الأفريقية - منشورات الجمعية الأفريقية - القاهرة ١٩٨٠ - ص ٤٠-٤٢.

الصحافة الأفريقية في مرحلة التحرر الوطني:

لم تشهد الدول الأفريقية نشوء صحف وطنية طوال المرحلة الأولى من وجود الاستعمار الأوروبي والتي امتدت حتى بداية القرن العشرين فيما عدا بعض الدول مثل غانا ونيجيريا اللتين شهدنا ظهور صحافة وطنية مزدهرة وقادرة على توجيه النقد للسلطات الاستعمارية وذلك منذ وقت مبكر يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر. وتتميز منطقة غرب أفريقيا الناطقة بالانجليزية بأنها كانت مهداً لأول صحيفة أفريقية تصدر بالقارة ويمتلكها ويصدرها صحفى أفريقى هو شارل بانومان الذى أصدر صحيفة (أكرا هيرالد) منسوخة على اليد ١٨٥٧. وقد تحولت فيما بعد إلى صحيفة مطبوعة وتغير اسمها إلى وست أفريكان هيرالد. ولا شك أن الاختلاف الأساسى بين السيطرة الفكرية والثقافية لكل من الاستعمار البريطانى والفرنسى علاوة على اختلاف نوعية ومعدل تطور الحضارات التقليدية فى الدول الأفريقية التى خضعت لهذين النوعين من الاستعمار كان له تأثيره الواضح فى ازدهار الكلمة المطبوعة فى المناطق الناطقة بالانجليزية (الانجلوفون) عنها فى المناطق الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون).

وقد ارتبط نشوء الصحافة الوطنية فى أفريقيا بنمو النخبة الوطنية التى تصدت لقيادة الحركة الوطنية فى الدول الأفريقية وقد تبلور نشاطها فى شكل تجمعات أو تنظيمات شبه حزبية. وكانت معظم الحركات الوطنية تتمحور حول النشرة السياسية ثم يأتى بعد ذلك التجسيد المادى للحركة فى شكل أعضاء أو كيان تنظيمى. وتبرز مصر كمثال واضح فى هذا الصدد فمن الطواهر الجديرة بالذكر فى تاريخ الحياة السياسية المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هو أن أغلب الأحزاب قد بدأت خطواتها الأولى بتجمعات حول الصحف بمعنى آخر أنه بدلاً من أن تنشئ الأحزاب صحفاً ناطقة باسمها انشأت الصحف أحزاباً كتجسيد مادى لأرائها فالحزب الوطنى كونه مصطفى كامل مؤسس صحيفة اللواء وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ترأسه الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد كما أن حزب الأمة خرج أساساً من صحيفة الجريدة وكان لطفى السيد مدير تحريرها سكرتير الحزب والمعبر الحقيقى عن آرائه. هذا وقد لغبت الصحافة الوطنية فى أفريقيا عدة أدوار اختلفت وتتوعد باختلاف وتنوع مهام كل مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى من أجل

الاستقلال. فإذا كانت الصحافة قد استندت في مرحلة الكفاح السلمي إلى تنظيمات سياسية وأحزاب تمثل الشرائح المتوسطة أو الصغيرة من البورجوازية الوطنية. فإن الصحافة الأفريقية في مرحلة الكفاح المسلح قد عبرت عن ثورات وطنية يشكل الفلاحون الفقراء هيكلها النضالي وقد اقتصرت الصحافة الوطنية في مرحلة الكفاح السلمي على رفع شعار الاستقلال السياسي وانحصر دورها في طرح المطالب الوطنية فقط دون التعرض للأبعاد الاجتماعية. أما صحافة الكفاح المسلح فقد كانت تطالب بالاستقلال السياسي الشامل وتطرح رؤية كاملة للتغيير الاجتماعي. ولذلك فإن مضمون هذه الصحافة كان أكثر شمولاً وراديكالية في طرحها لمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من صحافة المرحلة الأولى وأبرز مثال لذلك صحيفة المجاهد لسان حال الثورة الجزائرية (١٩٥٤ - ١٩٦٢) التي لم تكن امتداداً للصحافة الوطنية السابقة عليها سواء من حيث الشكل أو المضمون أو كوادرات المحررين. وقد عانت صحافة الكفاح المسلح من نقص الإمكانيات وعدم وجود كوادر مدربة واعتمدت على المعونات التي كانت تنلقاها من الدول الأفريقية المستقلة والدول الاشتراكية وبعض الهيئات الأوربية المتعاطفة مع النضال الأفريقي. هذا بينما لم تعان صحافة الكفاح السلمي من نقص الإمكانيات بقدر معاناتها من قيود السلطة الاستعمارية (المصادرة - اعتقال المحررين - إلغاء تراخيص الصحف). وإذا كان التراث القبلية والامية وتعدد اللغات تمثل أبرز الصعوبات التي واجهتها الصحافة الأفريقية في المرحلتين فإن صحافة الكفاح المسلح قد نجحت في استخلاص أساليب جديدة للتغلب على أمية الجماهير وذلك بالاستعانة بالمسؤولين السياسيين الذين كانوا يقومون بقراءة النشرات الثورية للجماهير وإبلاغهم بنتائج المعارك علاوة على دورهم في مجال التعبئة السياسية والثورية. هذا بينما اقتصرت الصحافة الوطنية في مرحلة الكفاح السياسي على التعامل مع شريحة صغيرة من الجماهير الملتفة حول النخبة الوطنية^(١).

(١ أ) Rosalyn Ainslie: The press in Africa- communications past and present - New York. 1967.

(١ ب) Dennis Wilcox: Mass Media in Black Africa, Philosophy and control. Praeger Publisher - New York. 1976. Pp. 48-51.

(١ ج) عواطف عبد الرحمن: الدعاية الثورية في إفريقيا - دراسة تحليلية لصحافة حركات التحرر الأفريقية - مذكرات غير منشورة - كلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٧٧.

الصحافة الأفريقية فى مرحلة الاستقلال:

لقد طرأ تغير شبه جذرى على دور الصحافة الأفريقية فى مرحلة بناء الدولة الوطنية بعد الحصول على الاستقلال إذ فقد النشاط الصحفى والدعائى أهميته السابقة وتغيرت طبيعة المهام التى كانت تقوم بها الصحافة أثناء مرحلة التحرر الوطنى. كما كان للميراث الاستعمارى تأثيره السلبى على مواقف الزعماء الأفريقيين من الصحافة بعد الاستقلال. فلعله من المثير حقاً أن نعلم أن معظم هؤلاء الزعماء قد بدأوا نضالهم السياسى فى الميدان الإعلامى كمحررين أو ناشرين لصحف أو نشرات وطنية وقد برز منهم كينياتا فى كينيا ونيريرى فى تانزانيا وكروما فى غانا وازيكوى فى نيجيريا. وانطلاقاً من هذه البداية فإن معظم الزعماء الأفريقيين أصبحوا يخشون الصحافة لأنهم يدركون قدراتها التأثيرية على الجماهير وبالتالي قدرتها على تغيير النخبة الحاكمة. لذلك نجد أن كثيراً من الزعماء الأفريقيين قد توسعوا فى الإطار القمعى ليس فقط من أجل المحافظة على نفوذهم وبقائهم فى السلطة فى الأساس ولكن أحياناً من أجل أهداف وطنية مثل ربط مسؤوليات الإعلام بأهداف التنمية الوطنية.

ومن أبرز ما تنسم به الصحافة الأفريقية فى مرحلة الاستقلال ذلك الانقسام الثقافى بين الصحف التى تكتب بالفرنسية وتتوجه إلى العالم الناطق بالفرنسية وتلك التى تكتب بالانجليزية وتتوجه أخبارها إلى المناطق الناطقة بالانجليزية. إن هذا الانقسام حاجز معترف به فى أفريقيا المستقلة ويمثل عقبة فى طريق الوحدة الأفريقية. وتعمل كثير من الصحف الأفريقية الوطنية بوعى للتغلب على هذا الحاجز عن طريق محاولة إجراء تغطية اخبارية حقيقية تشمل القارة الافريقية بأكملها ومن أبرز هذه الصحف (هوريا) فى غينيا و(ليسور) فى مالى وصحف تانزانيا والجزائر كذلك تتميز الصحافة الأفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال بعدم انتمائها للتراث الأوروبى خصوصاً فى المضمون إذ أنها تعد امتداداً لصحافة النضال ضد الاستعمار ولذلك غلب عليها الطابع الايديولوجى والتربوى أكثر منه الطابع الإخبارى والتثقيفى العام. كما استمرت كصحافة رأى تعتمد على المقال والريبورتاجات التى تتضمن خطب الزعماء والحكام. بينما تضاعل اهتمامها بالنشاطات الأخرى التى تزخر بها الحياة اليومية فى الميادين المختلفة مثل الاقتصاد والفن والخدمات والرياضة حتى كاد ينعدم فى بعض الأحيان.

وقد شهدت أفريقيا في السنوات التي تلت الاستقلال (خلال عقد الستينيات) عدة مؤتمرات تناولت تطوير وسائل الإتصال وإنشاء وكالات أنباء وطنية وتطوير استخدام الإذاعة والتلفزيون في أغراض التنمية الاجتماعية والثقافة وتحقيق الوحدة بين شعوب القارة. وقد أسفر ذلك عن إنشاء ثلاثة تجمعات تتولى الإشراف على وسائل الاتصال الإفريقية وهي اتحاد الصحفيين الإفريقيين في باماكو ١٩٦١ واتحاد الإذاعات الإفريقية في داكار ١٩٦٢ واتحاد وكالات الأنباء الإفريقية في تونس ١٩٦٢.

واستطاعت هذه التجمعات الإعلامية من خلال العديد من الدراسات التي قامت بها للإعلام-الأفريقي أن ترصد أهم السبلات التي يعاني منها الإعلام الأفريقي في المرحلة الراهنة وتتلخص فيما يلي:

- ١- نقص الكوادر المتخصصة والمدرّبة ونقص الأجهزة الإعلامية الحديثة.
- ٢- سيطرة وكالات الأنباء الغربية على أجهزة الإعلام الإفريقية.
- ٣- وقوع وكالات الإعلان الإفريقية في أيدي الشركات الأجنبية.
- ٤- ارتفاع أسعار الورق والمواد الطباعة وارتفاع قيمة الاشتراكات في وكالات الأنباء العالمية.

هذا علاوة على المشكلات التقليدية التي تعاني منها الصحافة الإفريقية مثل تعدد اللغات وانتشار الأمية بنسبة مرتفعة بين الجماهير الإفريقية^(١). ورغم مرور عقد كامل على نشوء هذه التجمعات وبدء ممارستها لنشاطها ولكن توقفت إنجازاتها عند حدود التوصيات والقرارات العامة.

وإذا كانت قضية الإعلام الوطني في أفريقيا قد نالت هذا الاهتمام المكثف على مستوى القارة من خلال المؤتمرات السابق ذكرها فإنها لم تحسم داخل الدول الإفريقية إذ بدأت الضغوط تظهر وتتصاعد بعد الحصول على الاستقلال من أجل أفرقة وسائل الإعلام سواء من حيث الملكية أو مضمون المواد الإعلامية الذي كان ولا يزال يدين بالتبعية للفكر الغربي. وقد حملت الستينيات والسبعينيات إجابات حاسمة على بعض

(١) MOHSEN Tourni: la presse en Afrique, Rev ue Francaise d'etudes politiques Africaines No 841- Paris, (أ) Decembre, 1972 - pp. 50-52.

(ب) Ali MAZROUJ: The press, intellectuals and the printed world in Massthoughts. Kampala Makere univ. press, 1962, pp. 18-22.

التحديات التي يواجهها الإعلام الأفريقي بعد الاستقلال ولكن لا يزال الانتماء الإيديولوجي للإعلام الأفريقي لم يتحدد بعد وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل.

ولعل أبرز ما يميز الستينيات عن الخمسينيات في مجال الإعلام الأفريقي هو نشوء وانتشار وكالات الأنباء الوطنية. وتوضح أهمية ذلك إذا تذكرنا أنه حتى منتصف الخمسينيات لم يكن يوجد بالقارة الأفريقية بأكملها سوى وكالة أنباء جنوب أفريقيا التي أنشئت ١٩٣٨ كي تقوم بتزويد النصف الجنوبي من القارة الأفريقية بالأخبار المحلية والأجنبية ولم تكن هيئة حكومية. وقد كانت وكالة أنباء الشرق الأوسط أول وكالة أفريقية أنشئت في الخمسينيات (١٩٥٦) ثم تلتها وكالة أنباء غانا (١٩٥٧) وعند بداية السبعينيات كان يوجد حوالي سبع وعشرين وكالة أنباء وطنية في أفريقيا بعضها رسمي والآخر شبه رسمي^(١). ولا شك أن نمو السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام الأفريقية وتزايد عدد الوزارات الإعلامية الوطنية وتأميم وسائل الإذاعة والتلفزيون وإنشاء وكالات الأنباء الوطنية كل هذه الانجازات وغيرها كانت كفيلة بإحداث مرحلة التحول الرئيسية بالنسبة لوسائل الإعلام الأفريقية حيث أصبحت في الغالب أدوات للدعاية في أيدي السلطة السياسية سواء كانت ممثلة في الحزب الواحد أو في النظم العسكرية كما استخدمت لدى بعض الأنظمة كأدوات للتغيير الاجتماعي ولتحقيق التتمية الوطنية.

هل توجد نظرية إعلامية لأفريقيا؟

تواجهنا مجموعة من الصعوبات النظرية والتطبيقية عندما نحاول أن نضع تصنيفاً يضم كل التعقيدات التي ينسجم بها الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والتي تسهم في صياغة شكل الصحافة الأفريقية ومضمونها. ومهما اختلفت الآراء حول الصحافة ودورها في الدول النامية فمن الضروري مراعاة الانصاف عند إجراء مقارنة بينها وبين الصحافة الغربية. فالتقدم الذي حققته الصحافة الغربية سواء في النواحي المهنية والتكنولوجية أو مجال حرية التعبير استغرق مئات السنين فضلاً عن أنه كان نتاجاً للتطور المادي والفكري الشامل للمجتمعات الأوروبية فضلاً عن التقدم

(١) عواطف عبد الرحمن: وكالات الأنباء الأفريقية - مذكرة غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة -

الذى تحقق من خلال استغلال الشعوب الأفريقية والآسيوية أثناء فترة السيطرة الاستعمارية.

ويرى الصحفي الاسترالى ليلود سومرلاد مؤلف كتاب (الصحافة فى الدول النامية)^(١) بأنه من غير اللائق أن نحاول تقييم الحكومات والصحافة فى أفريقيا طبقاً لنفس المعايير التى نستخدمها فى تقييم المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية فالدول الأفريقية تمر بمرحلة انتقال حيث لا تزال تقوم بتجربة كثير من الصيغ والتنظيمات الجديدة. وفى الغرب لا يوجد تناقض بين قيام الحكومات بإصدار الصحف وبين قيام المؤسسات المستقلة عن الحكومات بإنشاء صحف خاصة بها بينما فى الدول الأفريقية فإنه يعتبر من الطبيعى والمنطقى أن تقوم الحكومات بإصدار الصحف التى لا تختلف فى أساليب عملها عن أجهزة الإعلام الأخرى مثل الإذاعة والتليفزيون.

لكل هذه الأسباب وغيرها فإنه لا يمكن تناول الصحافة الأفريقية وتقييمها طبقاً للمقاييس والفلسفات المتعارف عليها فى الغرب وعند محاولة استخلاص الإطار النظرى العام الذى يحكم الصحافة الأفريقية ينبغى تجنب الاعتماد على نظريات سابقة نابعة من واقع مختلف وتستند إلى قيم وأفكار غربية فى معظمها. وسنحاول مناقشة التطبيقات المختلفة للنظريات الإعلامية أملاً فى التوصل إلى التصنيف النظرى الذى يفسر لنا الواقع الإعلامى الأفريقى بكل معطياته وتناقضاته.. وسندأ بالتصنيف الذى وضعه ولبورشرام وزملاؤه ١٩٥٦^(٢) ويتضمن النظريات الإعلامية الأربعة وهى نظرية السلطة والنظرية السوفيتية والليبرالية ونظرية المسؤولية الاجتماعية.

وترتبط نظرية السلطة بنشأة وتطور الصحافة الانجليزية منذ القرن السادس عشر وتقوم على وجوب إخضاع الصحافة ذات الملكية الخاصة لسيطرة الحكومة من خلال قوانين الرقابة ووسائل السيطرة الأخرى مثل التصريح الرسمى والرقابة السابقة على النشر وفرض رسوم باهظة على البريد. وتعكس هذه النظرية الأهمية المتزايدة لسلطة الدولة على حساب حريات الأفراد. والواقع أنها تهدف إلى قهر رأى المخالف أكثر

(١) Sommerlad, E. L. The Press in developing Countries – Sydney univ. press – 1966.

(٢) Schram, Peterson and Sebert:

The Four theories of Mass Communication URBANA Univ. New York. 1956.

مما تهدف إلى استخدام الصحافة بشكل إيجابى لتطوير الحياة القومية وترقية مستوى المعيشة. والواقع أن الصحافة الأفريقية رغم وجود كثير من التشابه بين ظروفها العامة وبين بعض ملامح نظرية السلطة غير أنه لا يمكن تصنيفها داخل هذا الإطار. فالنظرية تفترض ضرورة وجود صحافة ذات ملكية خاصة وتخضع فى ذات الوقت للقيود الحكومية بينما نلاحظ أن النمط السائد فى أفريقيا هو ملكية الحكومة وإدارتها للصحف. كذلك النظرية السوفيتية التى قد تبدو فى ظاهرها أنها أقدر على تفسير الوضع الإعلامى فى أفريقيا إذ أن هناك بعض الدول الأفريقية التى تنتهج أسلوباً يماثل الأسلوب السوفيتى فى ملكية الحكومة والحزب للصحافة وخضوعها للسياسة التى يضعها الحزب الحاكم. كما أن معظم الدول الأفريقية تؤكد على ضرورة تعبئة وسائل الإعلام من أجل خدمة الأهداف القومية مثل قضايا التنمية والوحدة الوطنية. ورغم ذلك تظل النظرية السوفيتية قاصرة عن تفسير الأوضاع الإعلامية فى أفريقيا فهى تستمد أساسها النظرى من الفكر الماركسى اللينينى ولا يمكن تعميمها على الدول غير الاشتراكية التى تستخدم الصحافة كأداة للتنمية القومية فمن الواضح أن معظم الدول الأفريقية قد حددت مواقفها من الصحافة طبقاً لاختيارات سياسية واقتصادية وليس طبقاً لاعتبارات أيديولوجية.

ومن الواضح أن النظرية الليبرالية لا تصلح للتطبيق على الواقع الأفريقى أو العالم الثالث ككل فهى مستمدة من التطور التاريخى للفكر الديمقراطى فى أوروبا الغربية. ويكمن الجوهر الرئيسى لهذه النظرية فى وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية وقادرة على القيام بدور الحارس لمصالح من تمثلهم فى مواجهة الحكومة. ولا تتلاءم هذه النظرية مطلقاً مع واقع الدول الأفريقية حيث تسود الأمية والفقر وحيث يستحيل قيام صحافة مستقلة مالياً.

أما فيما يتعلق بالنظرية الرابعة والتى تعرف بالمسؤولية الاجتماعية فهى تجيز التدخل النسبى للحكومة كى تضمن أن جميع وجهات النظر سوف تأخذ طريقها للنشر. وتهتم هذه النظرية فى الأساس بالمجتمعات التى تجاوزت مرحلة التصنيع ولذلك تتعدم علاقتها بالمجتمعات النامية فى أفريقيا. وتؤكد هذه النظرية على أهمية المسؤولية أكثر من تأكيدها على أهمية الحرية.

ومن الواضح أن النظريات الإعلامية الأربعة قد ركزت على متغير واحد هو علاقة الصحافة بالسلطة السياسية ولم تتعرض للبناء الاجتماعي والثقافي أو الواقع الاقتصادي الذي أفرز النظم الإعلامية القائمة في العالم الثالث وخصوصاً أفريقيا. هذا فضلاً عن أن جميع المحاولات الأخرى التي قام بها الباحثون الغربيون لحل الإشكالية النظرية للصحافة الأفريقية كانت في أغلبها محاولات ترقيعية حيث اعتمدت على اقتباس بعض جزئيات غير متسقة من النظريات الإعلامية السالفة الذكر مع إضفاء أسماء جديدة عليها. ومن أبرز هذه التصنيفات تصنيف رالف لوينشتاين^(١) الذي ركز على متغيرين هما الملكية والسلطة السياسية وقد خرج بتصنيف مقارب لتصنيف شرام مع اختلاف الأسماء فالنظرية السوفيتية أطلق عليها اسم المركزية الاجتماعية ونظرية المسؤولية الاجتماعية أصبح اسمها الليبرالية الاجتماعية. وكذلك دينيس ويلكوكس^(٢) الذي أجرى تصنيفاً للصحافة الأفريقية طبقاً لأنماط الملكية الإعلامية السائدة وحاول استخلاص مواقف الحكومات الأفريقية من الصحافة في ضوء هذا التصنيف. وقد خرج بمجموعة نتائج أولية لا يمكن اعتبارها نظرية عامة بقدر ما هي توضيح للملامح الرئيسية لصورة الصحافة الأفريقية بشكل عام من حيث ارتباطها بالالتزام السياسي بنمط الملكية وقد اتضح أن جميع الدول الأفريقية تعكس دون استثناء تداخلاً واضحاً بين مختلف الأنظمة والنظريات الإعلامية وخصوصاً كلاً من نظرية السلطة والمركزية الاجتماعية. كذلك تبين أن هناك الكثير من الدول الأفريقية التي لم تمتلك أو تحدد بعد النظرية أو الفلسفة التي تحكم علاقتها بالصحافة. ويلاحظ أيضاً بالنسبة للدول الأفريقية التي أعلنت التزامها بنظرية إعلامية محددة بأن ذلك لم يتم بناء على تحديد نظري أو فلسفي مسبق بقدر ما يعد ذلك بمثابة رد فعل لمشكلات ما بعد الاستقلال.

نظرية التبعية ومردودها في المجال الإعلامي:

إزاء القصور الذي تتسم به النظريات الإعلامية الأربعة السالفة الذكر وفشل المحاولات التي قام بها بعض الباحثين الغربيين لاستخلاص النظرية الإعلامية التي

(١) Tohan C. Merril and Ralph Lowenstein: Media Messages and Men. New York, David Nackay 1971, p. 186.

(٢) Dennis Wilcox: Op.cit pp. 101-105.

تحكم الدول الأفريقية كجزء من العالم الثالث أو في مقابل هذه الاتجاهات النظرية ظهر اتجاه آخر يركز على علاقة التبعية التي تربط دول العالم الثالث اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بالعالم الرأسمالي المتقدم. والواقع أن هذا الاتجاه قد ظهر كرد فعل للأزمة التي عانت منها التفسيرات الليبرالية أو بالأحرى النظرية الوظيفية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في دول العالم الثالث. ولعل أهم ما يمكن أن يقال في هذا المجال إن مفهوم التبعية قد ظهر من خلال الجدل الحاد الذي دار بين العلماء الاجتماعيين حول مفهومي التخلف والتنمية فمفهوما التنمية والتخلف بالمعنى الذي استخدمته النظريات التقليدية لا يتمتعان بقوة تفسيرية معبرة طالما أنهما لا يشيران بدقة إلى لب المشكلة التي تعاني منها الدول النامية وهي التبعية. لذا فمن الواضح أن مفهوم التبعية يستطيع أن يفسر لنا سبب تبني دول العالم الثالث أسلوباً في التنمية يختلف عن ذلك الذي اتبعته الدول الرأسمالية المتقدمة. فمن الطبيعي أن تختلف الظروف التي مرت بها الدول النامية عن تلك التي مرت بها الدول المتقدمة فالدول النامية كانت تمثل المورد الرئيسي للمواد الخام التي تحتاج إليها الدول المتقدمة. كما كانت تشكل سوقاً هاماً لمنتجات الدول الرأسمالية المتقدمة ومن شأن هذا الموقف أن يخلق تبعية مطلقة من جانب الدول النامية. وسيطرة كاملة من جانب الدول الاستعمارية فلا شك أن تخلف العالم الثالث أو تبعيته بمعنى أدق يرجع إلى خضوعه للسيطرة الاستعمارية^(*) لعدة قرون والشئ الذي لا يمكن تجاهله هو أن بقاء دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في حالة التبعية هو من فعل التقسيم الدولي للعمل الذي يتسم بالطابع الأمبريالي والذي فرض على دول العالم تفاوتاً اجتماعياً واقتصادياً شديداً. وقد تشكلت الأنظمة السياسية والأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول العالم الثالث من خلال وضعها كمجتمعات تابعة داخل النسق الرأسمالي العالمي. وتتسم القوة السياسية في المجتمعات التابعة بالتركيز في أيدي فئة قليلة تتحكم في مصادر القوة الاقتصادية والتعبير السياسي والثقافي. وتتميز الأجهزة السياسية والبناء الفوقي بصفة عامة في

(*) لقد أوضح فرانك هذه القضية بقوله إن تاريخ العالم ما هو إلا تاريخ واحد ومن ثم فإن التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة من حيث إنها نتاج التوسع الرأسمالي الذي تغلف في أعماق أكثر القطاعات انغزالاً في المجتمعات المختلفة. ومن ثم فإن ما تراه من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية في هذه المجتمعات بدءاً من أصغر وحداتها الاجتماعية في الريف وحتى أعقد هذه الوحدات في المدن المتربوليتانية ما هي إلا نتاج للتطور التاريخي للنظام الرأسمالي.

دول العالم الثالث (التوابع) بالتضخم والبيروقراطية بشكل تقدمت فيه بصفة عامة على الأبنية التحتية التي تمثل امتداداً لمركز العالم الرأسمالي المتقدم. وإذا كان الدور المنوط بأجهزة الدولة في الفترة الاستعمارية هو إخضاع الطبقات المحلية لصالح علاقة الهيمنة الاستعمارية. فإن الوضع لم يختلف كثيراً في مرحلة ما بعد الاستقلال وفي ظروف تبعية ما بعد الاستعمار. إذ أصبحت الدولة بمثابة وسيط بين الرأسمالية العالمية والبرجوازية المحلية وملاك الأرض. والدولة ليست أداة في يد طبقة واحدة وإنما تمثل هيكلاً مستقلاً يقوم بالدفاع عن مصالح الطبقات المسيطرة سواء في المركز أو في المجتمع التابع^(١). ولا يقتصر دور الدولة على إنجاز المهام السياسية المنوطة بها أو حماية المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية والمحلية فحسب بل تخلق لنفسها إطاراً أيديولوجياً يساعد على تعزيز هيمنتها الفكرية وترويج قيمها الثقافية من خلال أجهزة الاتصال والإعلام التي تحرص على امتلاكها والسيطرة عليها. غير أن تفسير التبعية يجب ألا يقتصر على العوامل العالمية وحدها بل يجب تفسيرها في ضوء العوامل المحلية الخاصة بدول العالم الثالث. مما تستلزم ضرورة التعرف على طبيعة البناء الاجتماعي والقوى الاجتماعية التي تستفيد من عائد التنمية وتلك التي تتحمل أعباءها في دول العالم الثالث. ذلك أن الاحتكار العالمي وحده لا يستطيع أن يفسر لنا تبعية دول العالم الثالث إلا إذا حاولنا التعرف على آثاره على هذه الدول وردود أفعالها إزاءه. كذلك لا نستطيع أن نتجاهل التأثير الذي أحدثته ثورة الاتصال على النظام الدولي. فلقد خلقت هذه الثورة عالماً جديداً أشبه بوحدة واحدة.

ورغم وجود بعض الاختلافات بين أنصار اتجاه التبعية إلا أنهم يلتقون حول مجموعة من العناصر الأساسية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

١- وجود العلاقة الوثيقة بين البناء الاجتماعي - والاقتصادي والبناء السياسي والثقافي في المجتمعات التابعة في العالم الثالث وارتباط ذلك بالنسق الرأسمالي العالمي.

(١) انظر: (أ) السيد الحسيني: العالم الثالث تنمية أم تبعية - كتاب دراسات في التنمية الاجتماعية - القاهرة - دار المعارف ١٩٧٧ - ص ١٦٥-١٧٥.

(ب) أحمد زايد: التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة والصفوة الجديدة في الريف المصري - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة - فبراير ١٩٨١ - ص ١٦٠-١٦٦.

٢- الدور الذي تلعبه البورجوازيات المحلية في دول العالم الثالث التابعة في توجيه النظام السياسي والثقافي والإعلامي لخدمة مصالحها واستمرار علاقة التبعية.

ويترتب على ذلك غياب المناخ الديمقراطي الذي يسمح لجميع القوى الاجتماعية بحرية التعبير والمشاركة في الممارسات السياسية والثقافية والإعلامية وفي هذه الظروف لا تستخدم الديمقراطية إلا بالفدر الذي يسمح باستمرار علاقات التبعية والتخلف^(١).

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من أن النصف الثاني من القرن العشرين قد شهد استقلال ٨٠ دولة في العالم الثالث وحصول اثنين مليار من البشر على حريتهم وتخلصهم من السيطرة الاستعمارية إلا أن الظروف العالمية الراهنة السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية والعسكرية تتجه إلى تأكيد سيطرة الدول المتقدمة وتبعية غالبية الدول النامية. فمع تعزيز الاستقلال السياسي بحلول الستينيات أصبح واضحاً بصورة مطردة أن القضاء على الاستعمار السياسي لا بد وأن يستكمل بالقضاء على الاستعمار الاقتصادي والثقافي ذلك إذا ما كانت هناك رغبة في إحداث تغيير حقيقي في علاقات التبعية في دول العالم الثالث. فضلاً عن ذلك فإنه نتيجة لخضوع دول العالم الثالث خلال المرحلة الاستعمارية للاستعمار الاجتماعي والثقافي علاوة على الاستعمار السياسي والاقتصادي فقد أدى ذلك إلى تحول القيم والأنماط السلوكية في جزء كبير من العالم الثالث كي تعكس قيم وسلوكيات الدول الاستعمارية وبعد الاستقلال لم يحدث أدنى تغيير بل تم تدعيم الأنماط المنقولة من خلال مجموعة متنوعة من الميكانيزمات. ومن ثم فيقدر ما يكون هناك إدراك لعدم إمكانية تحقيق الاستقلال السياسي بدون الاستقلال الاقتصادي لا بد أن يكون هناك أيضاً إدراك بأن الاستقلال الشامل لا يتحقق إلا بالتححر الاجتماعي - الثقافي. ولذلك فإنه من المستحيل تصور استمرار السيطرة السياسية والاقتصادية على العالم الثالث بدون الدعم الهائل الذي يوفره نسق إعلامي فعال كأداة للسيطرة الثقافية والأيديولوجية. لذلك توجد درجة ملحوظة من عدم التكافؤ في توزيع القوة على أساس أن وسائل الإعلام مصدر رئيسي من مصادر القوة والنفوذ إذ يوجد عدد قليل من الدول (الدول الرأسمالية المتقدمة على وجه التحديد) يتولى عملية الإرسال بشكل أساسي، أما غالبية الدول (من العالم الثالث)

(١) أحمد زايد: مصدر سابق - ص ١٦٨.

فهي تستقبل ما يرسل إليها. وينتج عن ذلك عدم توازن ملحوظ في تبادل المعلومات والأنباء بين العالم النامي والعالم المتقدم بالرغم من أهمية ذلك الدور على المستوى الدولي إذ يركز عليه ضرورة إبلاغ الرأي العام العالمي بالمشاكل التي تهدد الإنسانية وخصوصاً تلك التي لن تتوفر حلولها إلا بالتعاون بين الدول مثل مشاكل سباق التسلح والبطالة والفقر والامية والجوع ونقص الخدمات الصحية وتلوث البيئة والعنصرية والانفجار السكاني واضطهاد المرأة. ومن هنا يمكن استخلاص مفهوم التبعية الإعلامية بأنها العلاقة التي تجسد عدم التكافؤ في الامكانيات المادية والمصادر الإعلامية بين الدول الغربية المتقدمة وبين الدول النامية كما تجسد عدم التوازن في التغطية الاخبارية وتبادل المعلومات بين الشمال والجنوب. مما يترتب عليه تشويه الصورة الذهنية لشعوب العالم الثالث لدى الرأي العام العالمي فضلاً عن إلحاق الضرر الجسيم بالثقافة القومية والقيم والأنماط السلوكية لدى هذه الشعوب وتعميق الاغتراب الثقافي. وتحتل وسائل الاتصال موقعاً مزدوجاً عند أى مستوى من مستويات التحليل للتخلف والتبعية. لذا يجب عند تحليلنا لوسائل الاتصال أن نأخذ في الاعتبار مستويين للتحليل:

- ١- المستوى الأول: ويتعلق بالبعد الذاتي الذي يتمثل في الامكانيات المادية والبشرية وتشمل الوسائل التكنولوجية والمراسلين.
- ٢- المستوى الثاني: ويمثل التوجهات الإعلامية التي يتم نقلها بواسطة وكالات الأنباء أى صيغة الأنباء ومضامينها.

وفيما يتعلق بالمستوى الأول الخاص بالامكانيات المادية والبشرية فالواقع أن وكالات الأنباء الخمسة العالمية تحتكر أكثر من ٨٠% من الأنباء في العالم تخصص ما بين ٢٠، ٣٠% للدول النامية وهناك ٣٥ دولة في العالم ليست فيها أية وكالات أنباء منها ١٨ دولة أفريقية. كذلك يتميز التدفق العالمي للأنباء بعدم التوازن في توزيع المراسلين على النطاق العالمي ويتميز أيضاً بالتغطية المنتقاة لمناطق معينة على حساب مناطق أخرى. وتوضح إحصائيات (١٩٩٤) للتوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية أن أوروبا وأمريكا الشمالية هما الموقعان الرئيسيان لمراسلي الوكالات وأن أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا هم أقل المناطق بالنسبة لعدد المراسلين العالميين.

ويشير المستوى الثانى الذى يؤكد تبعية دول العالم الثالث وفى مقدمتها الدول الأفريقية فى المجال الإعلامى إلى وجود التباين السافر فى نوع التغطية الاخبارية للأحداث الدولية فقد أجمعت الدراسات العديدة على أن الأحداث فى الدول الغربية المتقدمة هى المستهدف الأول فى التغطية الاخبارية باستثناء بعض الأحداث فى الدول التابعة. وتشير هذه الدراسات إلى أهمية الدور الذى يقوم به الإعلام الاخبارى الذى تنقله وكالات الأنباء العالمية فى تشكيل صورة الحقيقة العالمية وأن أهميته تتفوق على الصورة الذهنية المسبقة وذلك لانتظامه ومواظبته وانتشاره^(١). كذلك نوع التغطية الاخبارية التى يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء العالمية فهناك أسس وتعليمات لا يمكن أن يحيد عنها المراسل فى تحديد الأولويات والأفضليات سواء فى اختيار الأحداث أو تحريرها أو نشرها. ويؤكد ميلبيان (أن وسائل الإعلام الدولية وخصوصاً وكالات الأنباء الغربية تقدم خدماتها الإعلامية وفقاً لمخطط مدروس ولتحقيق أهداف محددة وبشكل لا يخلو من التسلط والسيطرة وذلك من خلال إمكانياتها الهائلة وقدراتها على تكوين الأخبار بما يتفق مع مصالحها ولقد أثبتت وكالات الأنباء الغربية بصورة قاطعة أنها عنصر فعال تعتمد عليها المجتمعات الرأسمالية فى نشر أفكارها ومعتقداتها ولا يمكن للوكالات أن تتخلى عن هذه الوظيفة^(٢).

جدول (١) التوزيع العالمى لمراسلى وكالات الأنباء العالمية لعام ١٩٧٤

أمريكا	٣٤%	أوروبا	٢٨%
آسيا وأستراليا	١٧%	أمريكا اللاتينية	١١%
الشرق الأوسط	٦%	أفريقيا	٤%

ونلاحظ من سياق هذا التصريح مدى أهمية وخطورة الدور الذى تلعبه وكالات الأنباء العالمية فى الصراع الدولى وتشويه الصورة الحقيقية للأحداث وفرضها على رأى العام العالمى كحقيقة إعلامية.

(١) Phil Harris: International News Media Authority and dependence in Introduction to Mass Communication in Nigeria. Lagos 1976. p. 1110.

(٢) Milliband, R: The state in the Capitalist Society. London Quarter books 1973. p. 211.

مظاهر التبعية الإعلامية (دور الشركات غير القومية):

لا يمكن التطرق إلى قضية التبعية الإعلامية دون الإشارة إلى الدور الذى تلعبه الشركات عبر القومية فى هذا المجال وهو لا يتلخص فقط فى إرسال التكنولوجيا ورؤوس الأموال بل يتسع ليشمل بيع العديد من المنتجات الاستهلاكية ذات الطابع الاجتماعى - الثقافى أو السوسيو-ثقافى التى تهدف فى الغالب إلى نشر أفكار ومعتقدات تؤدى إلى تعميق الاغتراب الثقافى والاجتماعى لدى شعوب العالم الثالث التى تمثل دولهم الساحة الرئيسية لأنشطة هذه الشركات. هذا وسنحاول أن نحدد أبعاد التأثير الذى تمارسه الشركات عبر القومية من خلال الدور الذى تقوم به كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج التفضيلات الاجتماعية - الثقافية (بل وأكثر من ذلك التفضيلات الاجتماعية - السياسية والاقتصادية) من البلدان الأصلية إلى البلدان الأخرى مما يؤدى إلى فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التى تتعرض لهذه التأثيرات. إننا سنحدد ملامح الدور الذى تقوم به الشركات عبر القومية بوصفها نظاماً للاتصال الدولى مما يستلزم تنفيذ المكونات الرئيسية للعمليات الاتصالية التى تتم عبر هذه الشركات وأنشطتها المتنوعة. وذلك سعياً للتعرف على مدى ما تسهم به هذه الشركات فى تكريس تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة وخصوصاً فى مجالى الاتصال والإعلام. وتحدد مكونات العمليات الاتصالية فى ضوء المحددات الخمس المعروفة وهى:

- ١- من (منتج المادة الاتصالية)؟
- ٢- قال ماذا (مضمون المادة الاتصالية)؟
- ٣- لمن (الجمهور المتلقى)؟
- ٤- كيف (الوسيلة الاتصالية)؟
- ٥- وما هو الأثر (الصدى)؟

ويشير المحدد الأول إلى مصدر المادة الاتصالية أو منتجها الأصلى فنلاحظ أن الشركات عبر القومية (حوالى ٣٧ ألف شركة عبر قومية تسيطر على نحو ٨٠ ألف شركة تابعة) توجد مقارها الرئيسية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا والمملكة المتحدة وفرنسا. وأن الأغلبية الساحقة

من الشركات الأجنبية التابعة لهذه الدول توجد في دول العالم الثالث التي كانت تابعة لها بشكل رسمي أو غير رسمي وخصوصاً المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. والأهم من ذلك هو أن هذه الدول هي موطن وكالات الأنباء العالمية الأربعة (الوكالتان الأمريكيتان اسوشيتدبرس ويونيتدبرس وانترناشيونال ورويترز البريطانية وأجنس فرانس برس الفرنسية) وتعتمد عليها في الواقع كافة اقتصاديات السوق (ما عدا اليابان) اعتماداً كبيراً لأخبارها الخارجية.. وبالمثل فإن نسبة عالية من البرامج التلفزيونية لمعظم دول العالم الثالث يتم استيرادها من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وأخيراً فمن بين أكبر الوكالات العالمية الخمسة والعشرين في العالم في الإعلان الدولي (وهو صناعة رئيسية فيما يتصل بالتأثير الاجتماعي الثقافي) هناك ٢٠ وكالة أمريكية ومعظمها تحصل على إعلاناتها من الخارج^(١).

المحدد الثاني (ماذا؟) الخاص بمحتوى الرسائل المنقولة من الدول التي توجد بها المقار الرئيسية للشركات عبر القومية ولا سيما ما يتعلق بالثقافة التجارية لهذه الشركات والواقع أن الثقافة التجارية تتضمن مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها في بعدين أساسيين أولهما يتعلق بالاتجاهات والقيم وأنماط السلوك وثانيهما يتعلق بكل من أنماط التنظيم والإنتاج والاستهلاك. ويتسع البعد الأول كي يشمل نطاقاً أكبر من نطاق الثقافة التجارية فيتضمن على سبيل المثال التفضيلات الأيديولوجية العامة أو الاتجاهات وأساليب الحياة وأنماط السلوك العامة ويتضمن البعد الثاني للثقافة التجارية ميكانيزمات تشجع أنماط وعمليات إنتاجية واستهلاكية لا تلبي احتياجات المجتمعات التابعة بل تؤدي إلى خلق الإحساس بالحاجة إلى التوسع الاستهلاكي. ويمكن أن يتم هذا بصفة خاصة من خلال العلاقات العامة والتسويق والإعلانات الباهظة التكاليف.

المحدد الثالث (لمن؟) ويتضمن الجمهور المتلقى للرسائل الإعلامية والسوسيوثقافية. ويلعب العاملون في الشركات الأجنبية التابعة دوراً هاماً في نقل القيم وأنماط السلوك باعتبارهم نماذج حية تجسد خبرة الشركات الأجنبية التابعة ويركز

(١) انظر: كارل سوفانت وبنارد بيتس: الاستثمارات الاجتماعية الثقافية في نطاق الاقتصاد السياسي الدولي لعلاقات الشمال والجنوب - دور الشركات عبر القومية - مركز دراسات الشركات عبر القومية بالأمم المتحدة - نيويورك - يونيو - ١٩٧٩.

هؤلاء على الطبقات والفئات العليا من الطبقة الوسطى في مجتمعات العالم الثالث. أما الشرائح الدنيا والطبقات الفقيرة الأمية التي تتكون منها أغلبية دول العالم الثالث فإنها بمعزل عن التأثيرات المباشرة ولكن هذا لا يمنع من تعرضها لتأثير الإعلانات عبر الإعلام المرئي والمسموع (الإذاعة والتلفزيون).

والمحدد الرابع (كيف؟) الخاص بالقنوات التي يتم عبرها بث الرسائل الإعلامية والتي تسهم في تشكيل الأنماط الاستهلاكية. وهنا تلعب الإذاعة والتلفزيون دوراً رئيسياً ثم الصحف والمجلات والنشرات المهنية والكتب والاسطوانات وشرائط الفيديو ووكالات الأنباء. وثمة قنوات أخرى ذات صلة بالموضوع ألا وهي المعاهد التعليمية والمديرون والعاملون في الشركات الأجنبية التابعة بل وحتى اللغة وأساليب تدريسها وفضلاً عن الإعلان وخصوصاً في سياق الثقافة التجارية فإن شبكات الشركات الأجنبية التابعة للشركات عبر القومية تعد بطبيعة الحال القناة الرئيسية للاستثمارات الاجتماعية الثقافية. وهذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى التكنولوجيا الحديثة للاتصال تجعل من شبكات الشركات الأجنبية التابعة في الواقع جهازاً عالمياً ديناميكياً للاتصال. أما المحدد الخامس والأخير فهو يتعلق بالتأثيرات التي تحدثها الرسائل الاجتماعية الثقافية لدى الجماهير المتلقية من شعوب العالم الثالث عبر الإعلانات وسواها من المواد الإعلامية والاتصالية سواء المنشورة في الصحف أو المذاعة والمعرضة في كل من الإذاعة والتلفزيون. ومن الممكن قياس حجم التأثير ومداه من خلال توفر بعض الشروط الضرورية مثل مضمون الرسالة الإعلامية ومدى اختلافها عن البيانات الاجتماعية الثقافية للمتلقين أي اشتراط وجود فارق حضاري يعتد به. ومن المرجح على أساس هذا الشرط وحده أن يكون الأثر بالغ القوة في مجتمعات العالم الثالث. وثمة شروط أخرى تتعلق بالمضمون ألا وهي وضوح الرسالة وتكرارها ومدى قدرتها على الإقناع. كذلك عدد القنوات الإعلامية ومدى تنوعها يلعب دوراً هاماً في التأثير. وعندما يتعلق الأمر بالجمهور المتلقى فمن المعروف أنه كلما زاد تعرض أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات للرسالة الإعلامية كانت الآثار أعظم وأعمق. ويبدو على وجه الإجمال أن مجموعة الشروط الرئيسية الواجب توافرها لحدوث التأثيرات تتحقق في عموميتها في معظم دول العالم الثالث وخصوصاً الدول الأفريقية التي تتنوع فيها التأثيرات السوسيوثقافية طبقاً للشركات عبر القومية التابعة لها. فنلاحظ أن

المناطق الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون) تعتبر مناطق نفوذ ثقافى فرنسى وذلك على عكس باقى المناطق الأفريقية الناطقة بالانجليزية والتى تعتبر مجالات حيوية للنشاط الثقافى الذى تمارسه الشركات عبر القومية الأمريكية والبريطانية من خلال وسائل الاتصال العديدة.

وفى النهاية فإن التأثير الأساسى يتمثل فى مدى استيعاب شعوب العالم الثالث للاستثمارات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالدول الرأسمالية من خلال الشركات عبر القومية والتى تؤدى إلى حدوث تغيير فى الإتجاهات الاجتماعية والثقافية لمواطنى العالم الثالث إزاء الصورة الاجتماعية والثقافية للدول الرأسمالية المتقدمة.

التبعية الإعلامية وحرية الصحافة فى أفريقيا:

لقد رأينا كيف أدى التطور الاقتصادى العالمى وما ارتبط به من تقدم تكنولوجى إلى التطور فى وسائل الاتصال العالمية الأمر الذى جعل الحصول عليها واستيرادها وتصنيعها يحتاج إلى أموال طائلة وخبرات فنية متخصصة ووسائل تكنولوجية متطورة. مما أدى إلى سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على وكالات الأنباء العالمية والإذاعات الدولية البارزة والصحف والمجلات الدولية وترتب على هذا الوضع ظهور ما يسمى بالاحتكار والتركيز فى الاتصال الدولى أى احتكار قلة من الدول الرأسمالية المتقدمة لمصادر الأنباء فى العالم فى الوقت الذى لا يتجاوز نصيب العالم الثالث الحدود الدنيا فى المصادر الإعلامية وتعتبر أفريقيا أفقر القارات فى المصادر الإعلامية من حيث الصحف والإذاعات ووكالات الأنباء.

وقد اتضح لنا أبعاد الدور الذى تقوم به الشركات عبر القومية فى تكريس تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة ليس فى المجالين الاقتصادى والسياسى فحسب بل فى الميادين الاجتماعية والثقافية وذلك من خلال استخدامها لوسائل الإعلام الدولية السالفة الذكر (وكالات الأنباء العالمية - المجلات الدولية - الإذاعات - التليفزيون). وتعد الإعلانات الأداة الرئيسية التى تستخدمها هذه الشركات لنشر الثقافة التجارية وتهديد الخصائص القومية للثقافة الوطنية فى الدول الأفريقية. والواقع أن الإعلانات تلعب دوراً مزدوجاً فى خلق عدة مستويات للتبعية الإعلامية والثقافية فى الدول الأفريقية كما أنها تمثل خطراً مباشراً يهدد حرية الصحافة فى أفريقيا. والدور

الأساسي الذي تقوم به الإعلانات التجارية الخاصة بالشركات عبر القومية وتوابعها في الدول الأفريقية هو الترويج للسلع الاستهلاكية المستوردة مما يؤدي إلى خلق أنماط للاستهلاك تتعارض مع خطط التنمية القومية ومستلزمات الاقتصاد الوطني.

وهكذا يتم تكريس واستمرار تبعية الدول الأفريقية اقتصادياً وسياسياً للسوق الرأسمالية العالمية وممثليها حيث تسهم الإعلانات التجارية في تقويض محاولات الاستقلال الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال ترويض العقول وتنمية رغبات استهلاكية جديدة لدى الجماهير الأفريقية.

ويتحقق ذلك في الغالب من خلال وكالات الإعلان الأجنبية التي تقوم باختراق وسائل الإعلام الأفريقية وتفرض عليها شروطها وألوياتها بكل ما يمثل ذلك من تهديد لحرية الصحافة وللاقتصاد الوطني في آن واحد. وهناك أمثلة عديدة على وكالات الإعلان الأجنبية في أفريقيا منها الوكالة الفرنسية (وكالة هافاس للإعلانات) وهي تملك نفوذاً واسعاً في المنطقة الناطقة بالفرنسية (في غرب أفريقيا ومدغشقر) ولا تقل العقود التي توقعها مع الصحف الأفريقية عن خمسة أعوام تضمن خلالها نشر حد أدنى من الإعلانات وتحصل على ٤٠% عمولة على الإعلانات الأجنبية. ولها مساحات محجوزة بصفة دائمة في هذه الصحف. ولا يخفى ما تمثله هذه العقود من تهديد سافر لحرية الصحافة إذ من خلالها تستطيع وكالات الإعلان التدخل في مضامين المواد الإعلامية التي تنشرها تلك الصحف. وقد بدأت بعض الصحف الأفريقية تتحرر من سيطرة وكالة هافاس الإعلانية عندما بدأت تظهر للوجود وكالة غرب أفريقيا للإعلانات رغم أنها تقطع ٥٠% عمولة على الإعلانات. وقد أنشأت كل من مصر وتونس والجزائر وكالات إعلان حكومية في بلادهم ويتم من خلال هذه الوكالات تزويد الصحف بالإعلانات^(١).

أما الدور الذي تقوم به الإعلانات في تهديد حرية الصحافة في أفريقيا فهو يأتي أصلاً من التمويل. إذ أن استخدام أو الاعتماد على الإعلانات كمصدر لتمويل الصحف يضع في أيدي المعلنين سلطة كبيرة تجعلهم يتحكمون في مضمون ما تنشره الصحف

(١) Ekani O nambele: L, exploitation de la Presse en Afrique Sud de Sahara Thesis Universite de Paris 1965. p. 45.

إلا إذا كانت هذه الصحف خاضعة لإشراف الحكومة، وهنا يمكن تحديد موقف المعلنين رغم أن هذا لا يلغى احتمال المواجهة بين بعض المعلنين الأقوياء والحكومة حينما يحاول هؤلاء فرض ضغوطهم غير المباشرة على الصحيفة والتي تهدف في النهاية إلى تخريب خطة التنمية القومية داخل الدولة. ويزداد الصراع بين المعلنين والحكومة عندما يكون هؤلاء المعلنون ممثلين للشركات الأجنبية.

وأخيراً فإذا كان لنا أن نلخص أنواع التبعية الإعلامية التي تخضع لها الصحافة الأفريقية فيمكننا أن نشير إلى ثلاثة أنواع من التبعية أولها التبعية للسلطة الحاكمة وثانيها التبعية لرؤوس الأموال المحلية والدولية وثالثها التبعية التاريخية للتراث الفرانكوفوني والانجلوأمريكي ورغم تفاوت درجات خضوع الدول الأفريقية لأنواع التبعية المذكورة إلا أنه يبقى التحدي الرئيسي أمام الصحافة الوطنية في أفريقيا وهو كيفية التخلص من كافة أشكال التبعية الإعلامية. وهذا الأمل لن يتحقق بالطبع إلا إذا تخلصت الشعوب الأفريقية من الصور الأخرى للتبعية الاقتصادية والسياسية التي يعنى استمرارها منح عمر أطول للتبعية الإعلامية والثقافية.